

السيد الرئيس

أصحاب السعادة

سعادة السيد المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز، أن تشارككم مملكة البحرين اليوم، في هذا الاجتماع التحضيري الثالث لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والذي يعقد بمدينة سريايا بجمهورية اندونيسيا الصديقة، ناقلاً إليكم تحيات سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى، والحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر.

ولا شك أن مشاركة مملكة البحرين في هذا الاجتماع الهام، يأتي في إطار مسئوليتها الدولية التي تضطلع بها في العديد من المجالات الأمامية، وحرصها واهتمامها بقطاع الإسكان والتنمية الحضرية بشكل خاص، فمملكة البحرين لطالما أولت ملف توفير السكن الاجتماعي لمواطنيها أولوية قصوى في جميع الخطط والبرامج الحكومية، إيماناً منها أن السكن يمثل حقاً أصيلاً للمواطنين، ويعد عنصراً أساسياً في توفير عوامل استقرار الأسر وبنائها، وهو الأمر الذي يعد من أساسيات التنمية المستدامة في جميع المجتمعات.

كما تأتي مشاركتنا في هذا الاجتماع في إطار التعاون البناء الممتد عبر سنوات عديدة بين مملكة البحرين و مؤئل الأمم المتحدة في مجالات دعم جهود البرنامج لتنفيذ أهدافه وبرامجه على المستوى القطري والإقليمي والدولي. حيث شمل هذا الدعم عدة مجالات تتمثل في دعم مؤسسة الهبيئات (Habitat Foundation) والمنتديات الحضرية العالمية وتعريب ونشر تقارير المؤئل. ويسعدني أن أشير بصفة خاصة إلى الدعم السخي الذي تقدمه مملكة البحرين للصندوق الخاص للإسكان والتنمية الحضرية للشعب الفلسطيني الشقيق والذي ساهم في استقطاب المزيد من الدعم وبناء القدرات في مجال التنمية الحضرية للإسكان. وأود أن أؤكد

بأن مملكة البحرين ستواصل هذا الدعم للموئل في إطار دعم الجهود الدولية لتنفيذ مقررات المؤتمر الثالث.

وقد تم تتويج التعاون بين مملكة البحرين والموئل من خلال جائزة الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة في مجال التنمية الحضرية والإسكان وهي الجائزة التي أطلقها صاحب السمو الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين الموقر حفظه الله في عام 2007 أثناء تسلمه جائزة الشرف للإنجاز المتميز في مجال التنمية الحضرية والإسكان من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وتأتي هذه الجائزة في إطار حرص سمو رئيس الوزراء وتأكيد سموه الدائم بأهمية التنمية الحضرية المستدامة وتهدف الجائزة إلى تشجيع الطرق المبتكرة في تنفيذ المشاريع التي تقدم إسهاماً اجتماعياً وبيئياً لمختلف المجتمعات الفقيرة وتعمل على حماية مستقبل المدن المستدامة عبر تحويل الأفكار إلى أعمال.

السيد الرئيس...

إن تجربة مملكة البحرين في مجال الإسكان والتنمية المستدامة تمتد إلى أكثر من خمسين عاماً، عندما شرعت حكومة مملكة البحرين في وضع أسس لتقديم الخدمات الإسكانية المتنوعة للمواطنين، وبناء العديد من المشاريع السكنية والمدن الجديدة، التي فتحت آفاقاً للتآلف والحفاظ على النسيج المجتمعي لمواطني مملكة البحرين، وحظيت تجربة المملكة بتقدير المجتمع الدولي في العديد من المحافل، لعل من أبرزها منح الأمم المتحدة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر جائزة الشرف للإنجاز المتميز في مجال التنمية الحضرية والإسكان تقديراً لدور سموه الكبير في قيادة الحكومة لتحقيق العديد من المكتسبات على هذا الصعيد.

ويجدر الإشارة إلى أن المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى قد أولى اهتماماً كبيراً لقطاع السكن الاجتماعي، كونه يمثل إحدى حلقات الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الدولة للمواطنين، فقد وجه ملك مملكة البحرين عام 2013 بسرعة بناء 40 ألف وحدة سكنية في أقصر مدة ممكنة، وقامت الحكومة

الموقرة من خلال برنامج عملها للسنوات الممتدة من عام 2015 إلى 2018 ، والمتضمن حزم من المشاريع والبرامج التنموية المقدمة للمواطنين في مختلف القطاعات، بترجمة هذا التوجيه الملكي إلى جدول زمني لبناء 25 ألف وحدة سكنية في إطار الجهود الرامية لتلبية 50 ألف طلب إسكاني مدرج على قوائم الانتظار، وذلك في إطار محور التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية، حيث تحرص الحكومة من خلال هذا البرنامج أن تشمل الخدمات الإسكانية أكبر قاعدة ممكنة من المواطنين ذوي الدخل المحدود، لضمان الاستقرار الاجتماعي للأسر البحرينية.

واليوم وبفضل الرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة والتوجيهات السديدة للحكومة الموقرة، نستطيع القول أن مملكة البحرين قد استطاعت على مدار السنوات الماضية أن تحقق نقلة نوعية في مجال السكن والتنمية المستدامة، من خلال تجربتها الإسكانية القائمة على بناء المدن والتجمعات الإسكانية الجديدة، تفتح الآفاق لبناء مجتمعات عمرانية جديدة أهمها بناء خمس مدن إسكانية جديدة متوزعة على مناطق البحرين المختلفة، بالإضافة إلى تفعيل العديد من مبادرات الشراكة مع القطاع الخاص، فنحن في مملكة البحرين نرى أن استدامة ملف توفير السكن الاجتماعي للمواطنين يركز على منح القطاع الخاص مشاركة واسعة لبناء المشاريع

الخاصة بدعم وتنظيم وإشراف من قبل وزارة الإسكان، ليتحول دور الوزارة تدريجياً من مزود للخدمة الإسكانية، إلى منظم ومشرف عليها.

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى أن حكومة مملكة البحرين لا تزال تعمل على تنفيذ توصيات الدراسة التي قدمها فريق من الخبراء الذين تمّ استقدامهم في إطار المشروع المشترك بين الوزارة والموئل حول السياسات الإسكانية وهي مساعدة فنية من المتحدة لمملكة البحرين عام 2003 لتقييم مستقبل توفير السكن الاجتماعي، وهي التوصيات التي تبنتها حكومة مملكة البحرين، وحولتها إلى استراتيجية عمل،

وتسعى الحكومة من خلالها إلى التحول من جهة مزودة بالخدمة الإسكانية إلى جهة منظمة لها، وتفعيل مبادرات الشراكة مع القطاع الخاص، فضلاً عن التعديل الأخير الذي أجرته حكومة مملكة البحرين على معايير استحقاق الخدمات الإسكانية، والتي كانت من أبرز التوصيات التي خلصت إليها الدراسة التي أشرت إليها.

السيد الرئيس ...

إننا نود أن نؤكد علي أن مؤتمر الموئل الثالث يمثل فرصة فريدة من نوعها أمام الحكومات، لإعادة النظر في السياسات والاستراتيجيات الحضرية، والترويج لنموذج جديد للتنمية الحضرية قادر على دمج جميع جوانب التنمية المستدامة، لتعزيز المساواة والرفاه والازدهار المشترك، وهذا المؤتمر يقدم فرصة استثنائية للاستفادة من تجارب الدول المشاركة في مجال التنمية الحضرية، ولا سيما فيما يتعلق بالمستوطنات البشرية، وتجديد الالتزام السياسي نحو دفع عجلة التنمية الحضرية المستدامة.

وإذ نؤكد لكم أن اجتماعنا اليوم للتحضير لمؤتمر الموئل الثالث، يعد فرصة حقيقية لتوحيد المجتمع العالمي، عبر استعراض الخبرات ومناقشة التحديات والفرص المتاحة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، وتبادل وجهات النظر حول مدى التقدم الذي أحرزته الدول على ضوء توصيات مؤتمر الموئل الثاني المنعقد عام 1996.

وما يزيد من فرص الاستفادة في هذا الاجتماع الهام، أن الموئل الثالث يعد أكثر شمولية وترابطاً بين كافة المؤتمرات التي وقعت في الأمم المتحدة في السنوات الماضية، ومملكة البحرين على أتم

الاستعداد لتقديم كافة أوجه التعاون وطرح الرؤى والأفكار للمشاركة في وضع مسودة نهائية تسهم في الارتقاء بقطاع السكن والتنمية الحضرية تحت مظلة الأمم المتحدة.

أصحاب السعادة

السيدات والسادة

إنني قبل أن أختتم هذه الكلمة، أود أن أشير إلى التقرير الصادر عن مؤسسة New Economics Foundation، حول مؤشر السعادة العالمي، وتصنيفه للدول الأكثر سعادة، واللافت في هذا التقرير أن مؤشرات قياسه قد اعتمدت على سعادة السكان جراء استخدام الموارد الطبيعية، فضلاً عن أن الدول التي احتلت المراتب المتقدمة في هذا المؤشر ومنها مملكة البحرين قد جاء تقدمها نتيجة لإعادة استثمار المال والموازنات في تمويل البرامج الصحية والتعليمية، الأمر الذي يبرهن على أن الاستثمار في التنمية البشرية وتوفير مقومات استدامتها، يوفر مستقبلاً أفضل للبشرية على مدى العقود والقرون المقبلة.

ختاماً أود أن أتوجه إلى جميع المشاركين في هذا الاجتماع بالشكر الجزيل على الاهتمام بمجال التنمية الحضرية والإسكان، وهو الاهتمام الذي يعكس الدور الرائد والجهود المرموقة التي

تبدلونها من أجل توفير جودة حياة أفضل للإنسان أينما وجد في أي مجتمع من المجتمعات،
فلكم منا التقدير والشكر والعرفان على جهودكم ، متطلعين دوماً لدعمكم ورعايتكم في كل
ما شأنه تطوير القطاع الإسكاني.

كما أتوجه بجزيل الشكر لحكومة وشعب إندونيسيا الصديق على استضافة هذا الاجتماع
وللجنة المنظمة، لجهودهم المتميزة في الإعداد والتحضير لهذا المؤتمر، متطلعين جميعاً إلى نجاح
أعماله، والخروج برؤى وأفكاراً متجددة ترسخ مفهوم الاستدامة الحضرية والتنمية البشرية.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

باسم بن يعقوب الحممر

وزير الإسكان

رئيس وفد مملكة البحرين